العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

مجلس شورى قطر.. حل أم مشكلة؟

علي الصراف
كاتب عراقي

تخوض قطر في الثاني من أكتوبر المقبل أول تجربة "ديمقراطية" لها بانتخابات لمجلس الشورى. والسؤال الأول الذي يواجه هذه التجربة هو: ما هي حدودها؟

فلئن كانت "الديمقراطية" كلمة كبيرة، فإنها من دون أدنى شك، ليست مجرد انتخابات، ولا حتى "شورى".

حجم الترشيحات لاحتلال 30 مقعدا في المجلس يشير بوضوح إلى أن هناك اهتماما فعليا بخوض التجربة. إذ "يتنافس" 234 مرشحا بينهم 28 امرأة (بعد انسحاب 50 آخرين). ويتقدم المرشحون الشباب ليتصدروا المشهد. وهناك بينهم من يأمل بأن تتاح له الفرصة لكي يلعب دورا في تطوير وتحديث التشريعات، لاسيما في المجالات التنموية.

ولكن ثمة غايات دعائية، تقف وراء التجربة أيضا. فقطر التي تجد نفسها "لاعبا دوليا"، لاسيما بالدور الذي تؤديه الآن في أفغانستان، تريد أن تظهر بمظهر الدولة الحديثة القادرة على مواكبة غيرها من الدول.

على امتداد عقدين من الزمن انشغلت قطر بلعب دور آخر، كان نشر "الديمقراطية" لدى الغير هو الذي يتصدر اهتماماتها، فكرست جهدا بالغ التركيز على دعم أطراف الإسلام السياسي على وجه الخصوص. ولم تكن صورة قطر الدولية جزءا من الاهتمام. فالبلد الذي يعيش في رفاهية متوازنة واستقرار اجتماعي راسخ، لم يكن ليشعر أنه بحاجة إلى أن يقدم لنفسه أي تعريف جديد.

مجلس الشورى القطري الذي يعود تاريخ تأسيسه إلى العام 1972، كان يؤدي الدور المطلوب منه دون انتخابات. أما الآن، فإن إضفاء "طابع ديمقراطي" عليه، يقصد من حيث الظواهر على الأقل "توسيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية" بحسب بعض التوصيفات المتسرعة. ولكن هناك ما يبرر الاعتقاد بأن "توسيع المشاركة الشعبية" أمر يمكن أن يكون واضحا من خلال الانتخابات، ولكن "العملية السياسية" ما تزال هي الشيء الغامض. إذ ما هي تلك "العملية"، إذا كانت موجودة حقا؟

وهنا تبرز التساؤلات حول "حدود التجربة" ومراميها، وحدود صلاحيات أعضاء المجلس الثلاثين.

إدارة مجلس بهذا الحجم ليست أصعب من إدارة نادي "باريس سان جرمان"، ولكن غاياته مختلفة قطعا، ويفترض ألا تكون القاعدة فيه هي "شراء اللاعبين".

أحد المرشحين (عن الدائرة التاسعة) قدم للمسألة بالقول إن "المجلس المنتخب سيكون فرصة رائعة لإبراز مواهب أعضائه، حتى أن المرشحين أنفسهم الذين لن يحالفهم الحظ سيكتشفون في أنفسهم قدرات وملكات لم ينتبهوا لها وسيعملون على تطويرها، وهذا يصب في مصلحة الوطن".

هكذا، تبدو القصة وكأنها قصة "مواهب" رياضية أكثر منها قصة "قضايا" سياسية واجتماعية وتنموية، تتطلب معارف وخبرات ورؤى.

القطريون برغم ذلك، لديهم تطلعات فعلية، تتعدى واقع الرفاهية كما تتعدى "إبراز المواهب". وفي الواقع، فإن هذه الرفاهية نفسها تستحثهم على البحث عن نموذج سياسي أفضل، لاسيما وأن بلدهم يمكن أن يكون "صانع مصائر" بالنسبة إلى العديد من دول المنطقة، وذلك مثلما هو "صانع قرار" بين دول الخليج الأخرى.

الفقير تعطيه خبزا فيرضى. ويظل راضيا حتى يشبع. ولكن ماذا تعطي للشبعان لكي يرضى؟

الأدوار الإقليمية والدولية التي تلعبها قطر، لا تعني "انفتاحا" على العالم فقط. إنها تعني تورطا بمشاغله وقضاياه وتأثرا به أيضا.

والشباب القطريون ليسوا بالضرورة منشغلين باقتناء السلع الفاخرة فقط. سوف يظهر بينهم بسبب ذلك "الانفتاح" نفسه، من يتبنى قضايا حقيقية. وبدلا من أن يعرض "برنامجا انتخابيا" لإنشاء سوق جديد، أو إقامة نواد رياضية ترعى المواهب الشابة، فقد يظهر من يمكنه أن يتساءل عن جدوى الاستثمارات في المحلات التجارية الأوروبية بينما هناك الملايين ممن يتضورون جوعا في سوريا أو لبنان أو اليمن، والملايين ممن يعيشون تحت مستوى خط الفقر في عدد أكبر من دول المنطقة.

بل وقد يظهر من يتساءل عما إذا كان يمكن تحرير أموال الدعم الخارجي من طابعها الأيديولوجي الراهن لتكون استثمارات دعم عامة، غير حزبية، بحيث لا تذهب أموالها إلى منظمات سياسية أو ميليشيات مسلحة.

الإمكانيات الضخمة التي تملكها قطر، يمكنها أن تُوظف لخدمة مكانة مرموقة تستطيع وتستحق قطر أن تحتلها بالفعل. ولكن عندما يتم توجيهها لتحقيق أغراض تنموية، بدلا من توجيهها لتحقيق أغراض سياسية ضيقة الأفق.

والمسافة بين بناء مصنع لتشغيل الآلاف من الأيدي العاملة، وبين دعم تنظيمات الإخوان المسلمين، أبعد من المسافة بين الأرض والمريخ.

أعضاء في مجلس الشورى قد يستطيعون على الأقل توجيه الأسئلة، مما انفتحوا عليه مع العالم، حول ما يمكن لقطر أن تفعله ليس لاكتساب مظهر ديمقراطي زاد عن الحاجة، وإنما للظهور بمظهر قوة البناء والتنمية الذي تعز إليه الحاجة.

وهناك أيضا مواطنون من الدرجة الثانية، كما أن هناك مجتمع عبيد حقيقي يعمل في قطر، لا يكاد يتمتع بأي حقوق. ومما لا شك فيه، فإن مقدارا من سعة الصدر يُفترض، نظريا على الأقل، أن يسمح بطرح القضايا التي تتعلق بهؤلاء وأولئك.

عضوية مجلس الشورى التي قد يُنظر إليها كتكليف أو كتشريف، ليست تعبيرا حقيقيا عن الأخذ بوجهة "ديمقراطية". ذلك لأنها سوف تبدو نادي كرة قدم آخر.

السؤال الأهم هو: ما الذي سوف ينشغل به النواب في بلد لا يعاني من مشاكل كبرى؟

وهناك جوابان محتملان فقط. الأول، أن يبحث المجلس عن "مشاكل كبرى" ليحلها. والثاني، أن يكون هو نفسه مشكلة كبرى.

التجربة "الديمقراطية" في الكويت قدمت الجواب الثاني دائما.

قطر ستكون أسعد حالا، لو أنها عرفت ماذا تريد من انفتاحها على العالم. وستكون أسعد من ذلك، لو أنها اقترحت على مجلس شورتها دورا يتوافق مع تطلعاتها الإقليمية والدولية، وقدرتها على تقديم الحلول الكبرى للمشاكل الكبرى.

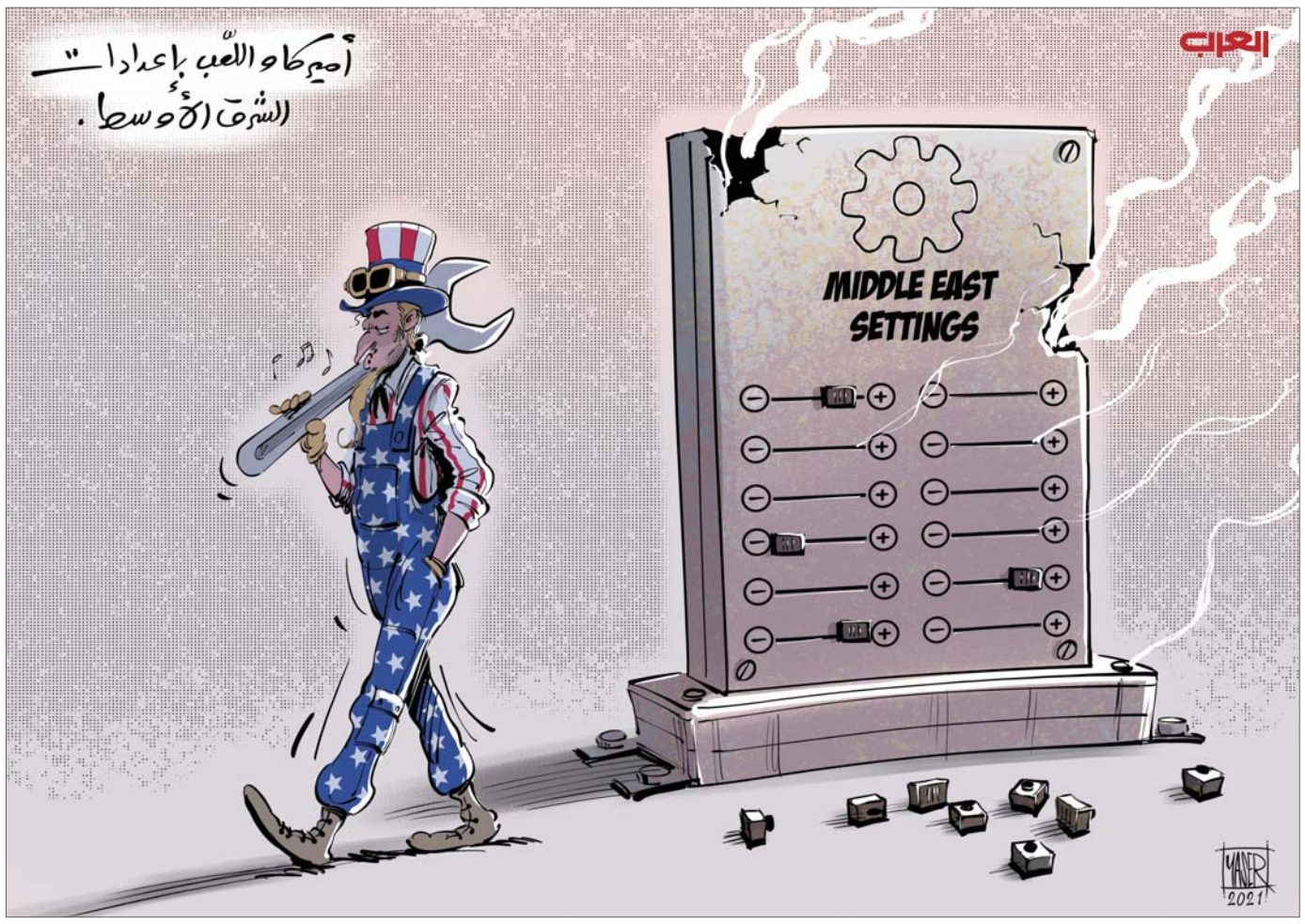

في انتظار سياسة عراقية لإدارة بايدن

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بعد مضيّ 18 عاما على الاجتياح الأميركي للعراق، تقف إدارة جو بايدن حائرة حيال ما يفترض بها أن تفعله بعدما تسببت إدارة جورج بوش الابن بزلزال لا تزال تفاعلاته تتردد في المنطقة كلّها. أيّ عراق بعد الانسحاب العسكري الأميركي في غضون أشهر قليلة؟ لا جواب واضحا باستثناء أن إيران تزيد من ضغوطها لإثبات أنّها اللاعب الأوّل في هذا البلد وأن لا مجال للعودة إلى واقع يتمثل في أنّ العراق هو العراق وإيران هي إيران.

في أساس الزلزال الذي تجاوز حدود العراق، أن الإدارة الأميركية السابقة، إدارة بوش الابن، لم تدرك في العامين 2002 و2003 النتائج التي ستترتّب على اجتياح العراق عسكريا وإسقاط النظام فيه. لم تدرك معنى تقديم العراق على صحن من فضّة إلى إيران. أقدمت على العمليّة العسكرية في العراق من أجل إسقاط نظام، كانت هناك حاجة إلى إسقاطه، ولكن ليس بالطريقة التي اعتمدها بوش الابن وكبار مساعديه الذين رفضوا نصائح بالتريث قدّمها لهم قادة مستنيرون يعرفون المنطقة. في مقدّم هؤلاء الملك عبدالله الثاني الذي اجتمع بالرئيس الأميركي في آب – أغسطس من العام 2002. وقتذاك، حذّر العاهل الأردني الرئيس الأميركي من النتائج التي ستترتب على حرب العراق. لكن بوش الابن رفض حتّى أن يستمع إلى النصيحة...

ما انهار في المنطقة ليس العراق وحده الذي جاء إليه الأميركيون بميليشيات مذهبيّة عراقية قاتلت في الماضي الجيش العراقي. عاد قادة تلك الميليشيات من إيران إلى بغداد على ظهر دبّابة أميركيّة. فإذا بهؤلاء في الوقت الحاضر الطرف العراقي الأشدّ عداء للسياسة الأميركيّة. لم يعد "الحشد الشعبي" الذي هو تحالف بين ميليشيات مذهبيّة تابعة لإيران سوى أداة ضغط إيرانيّة على الولايات المتحدة في العراق!

المخيف في الأمر أنّ ليس العراق وحده الذي عانى من التغيير الذي أحدثه الأميركيون في العراق. فمع توفر انطلاقة جديدة للمشروع التوسّعي الإيراني، تعرّض لبنان لضربة قويّة يمكن أن تقضي عليه. يمكن في الوقت الراهن التساؤل متى انتهى لبنان الذي شهد في بداية تسعينات القرن الماضي محاولة يتيمة لإنقاذه على يد رفيق الحريري، المعروف من اغتاله، بعد مرحلة الحرب الأهليّة التي بدأت في الثالث عشر من نيسان – أبريل 1975؟

يمكن القول إن لبنان انتهى قبل ذلك، أي مع توقيع اتفاق القاهرة في تشرين الثاني – نوفمبر 1969 لدى تخلي الدولة عن جزء من سيادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكنّ الواقع الراهن يشير إلى أن لبنان صار جزءا من الماضي وطويت صفحته في ضوء وصول ميشال عون إلى موقع رئيس الجمهوريّة في الحادي والثلاثين من تشرين الأوّل – أكتوبر 2016 وانهيار كلّ القطاعات التي قام عليها البلد الذي صار يحكمه "حزب الله"، أي إيران. ما كان للبنان أن يسقط تحت الوصاية الكاملة لـ"الجمهوريّة الإسلاميّة" لولا استقواء "حزب الله" عليه وعلى اللبنانيين.

يعود ذلك قبل أيّ شيء آخر إلى ما حدث في العراق في العام 2003 وليس في أيّ مكان آخر.

يجرّ الحديث عن لبنان إلى الحديث عن انهيار سوريا. متى انهارت سوريا؟ إذا عدنا إلى التاريخ، انهارت سوريا مع إعلان الوحدة مع مصر في شباط – فبراير 1958 وهي وحدة ترافقت مع القضاء على أيّ أمل في إنقاذ البلد من السقوط تحت هيمنة نظام أمني كان عبدالحميد السرّاج رمزه. كانت تجربة الانفصال (1961 – 1963) الفرصة الوحيدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سوريا. لكن حزب البعث، بفكره المتخلّف، وفّر الغطاء لاستيلاء مجموعة من الضباط على السلطة تمهيدا لقيام نظام أقلّوي مازال قائما منذ العام 1970. إنّه نظام لا همّ له سوى تحويل السوريين إلى مجرّد عبيد لديه والقضاء على كلّ أمل في أن تكون سوريا في يوم من الأيّام دولة طبيعيّة ومنتجة...

تكرّس الانهيار السوري مع سقوط العراق. بعد سقوط العراق، بات في استطاعة إيران التحرّك بحرّية أكبر في سوريا. أزالت الحدود بين العراق وسوريا وبين سوريا ولبنان.

متى انهار العراق نفسه؟ انهار عمليا في الرابع عشر من تموز – يوليو 1958 عندما وقع انقلاب عسكري ارتدى طابعا دمويا قضى على الأسرة الهاشمية، على رأسها الملك فيصل الثاني الذي كان لا يزال شابا والذي كان شخصيّة واعدة. لم ير العراق يوما أبيض منذ تخلّص ضباط متعطشون إلى العنف والدمّ من أسرة كانت قادرة على الجمع بين العراقيين من كلّ المذاهب والديانات والقوميات وكانت عنوانا للانفتاح على كلّ ما هو حضاري في هذا العالم. جاء البعث العراقي ليستكمل ما فعله العسكر صيف العام 1958.

مهد البعث، بمغامراته العبثيّة، لحرب أميركية قضت نهائيا على العراق.

تبدو استعادة العراق مهمّة صعبة لكنّها غير مستحيلة، خصوصا إذا تخلّص العراق يوما، بفضل أعجوبة ما، من فرقة المزايدين من المتاجرين بالقضيّة الفلسطينية من جهة وإذا أمكن رفع اليد الإيرانية عنه من جهة أخرى.

ليست خارطة المنطقة التي يعاد رسمها هذه الأيّام. هناك إعادة بحث في تركيبة المجتمع في دول عدّة. على سبيل المثال وليس الحصر، هل يمكن للبنان أن يستمرّ واقفا على رجليه في حال صار "حزب الله" من يختار رئيسه المسيحي، على غرار ما حصل مع ميشال عون؟ هل من أمل لسوريا في العودة إلى بلد موحّد من دون خمسة احتلالات يعتبر النظام السوري ثلاثة منها، أي الإيراني والروسي والإسرائيلي، الممتد منذ حزيران – يونيو 1967، أكثر من طبيعي. كان هذا الاحتلال الإسرائيلي، ولا يزال، الضمانة الأولى لنظام لم يرد يوما استعادة الجولان!

لن يتبيّن الخيط الأبيض من الأسود في المنطقة قبل وضوح الصورة في العراق حيث لا يزال أمل في استعادته دوره كنقطة توازن في المنطقة وليس مجرّد "ساحة" إيرانيّة.

لا مكان لكثير من التفاؤل، على الرغم من الجهود الدؤوبة لحكومة مصطفى الكاظمي، خصوصا أن إدارة بايدن لا تمتلك، إلى إشعار آخر، أي جواب على سؤال في غاية البساطة. هل تمتلك سياسة عراقيّة أم لا؟

الخيط الأبيض لن يُتبيّن من الأسود في المنطقة قبل وضوح الصورة في العراق، حيث لا يزال هناك أمل في استعادته لدوره كنقطة توازن في المنطقة وليس مجرد «ساحة» إيرانية